



وحدة النشر العلمي

بـحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 2 العدد الخامس- مايو 2022

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)



مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية - اللغة الإنجليزية - اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع - علم النفس - الفلسفة - التاريخ - الجغرافيا). العلوم التربوية (أصول التربية - المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي - تكنولوجيا التعليم-تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:

[/https://buhuth.journals.ekb.eg](https://buhuth.journals.ekb.eg)

❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية).

❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية).

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة- شمعة

رئيس التحرير

أ.د/ أميرة أحمد يوسف

أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير

أ.د/ حنان مجد الشاعر

أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم
والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير

د. أسماء كمال عبدالوهاب عابدين

مدرس علم النفس
كلية البنات جامعة عين شمس

مسؤول الرفع الإلكتروني:

م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي

مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم

سكرتارية التحرير:

م.م/ علياء حجازي

مدرس مساعد علم الاجتماع

مسؤول التنسيق:

م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي

معيدة تكنولوجيا التعليم



مجلة بحوث

الطلاق المبكر في الريف دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية

سمر مجدى إبراهيم مصطفى

باحثة ماجستير - قسم الاجتماع

كلية البنات - جامعة عين شمس

Samarmagdy1910@gmail.com

أ.د/ عالية حلمي حبيب

أستاذ علم الاجتماع

كلية البنات - جامعة عين شمس

أ.د/ علياء علي شكري

أستاذ علم الاجتماع

كلية البنات - جامعة عين شمس

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الريفي ، في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري بشكل عام والمجتمع الريفي على وجه الخصوص، من خلال الكشف عن أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في الريف، إلى جانب إلقاء الضوء على تداعيات تلك الظاهرة على كل من الزوجة والأبناء، وكذلك التعرف على نظرة المجتمع الريفي للمطلقات حديثي الزواج، واعتمد البحث على النظرية البنائية الوظيفية، والنظرية النسوية كإطار نظري للدراسة. كما استعانت الباحثة بالمنهج السوسيوانثروبولوجي الذي يجمع بين التحليل الكمي والكيفي، فمن حيث الأسلوب الكمي اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي واستخدمت الاستبيان كأدلة لجمع البيانات، وتم تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية قوامها 200 مفردة من المتردّدات على محكمة الأسرة في مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، ومن حيث الأسلوب الكيفي استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة واستعانت بالمقابلة المعمقة مع (21) حالة من المطلقات حديثي الزواج ممن لا تتعدي مدة زواجهن 5 سنوات، بما في ذلك سنوات الانفصال وحتى حدوث الطلاق الرسمي، وخلصت الباحثة إلى أن هناك أسباباً ظهرت حديثاً، وتعتبر من أكثر الأسباب التي لعبت دوراً في حدوث الطلاق المبكر في الريف، كانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب الأسباب التقليدية التي كان متعارف عليها، كتدخل الأهل بين الزوجين والزواج المبكر، كما أن هناك أسباباً أخرى ارتبطت بالتحولات الاجتماعية والثقافية التي طرأت على المجتمع المصري ككل والمجتمع الريفي كجزء من هذا المجتمع يؤثر ويتأثر به كالتغيرات التي طرأت على المرأة الريفية من حيث انتشار تعليمهن وخروجهن للعمل وزيادة وعيهن بحقوقهن وأصبحن أكثر تطلاعاً للمعيشة في حياة أفضل بالنسبة لهن ولأطفالهن، كما كشفت الدراسة عن بعض التغيرات التي طرأت على نظرة المجتمع الريفي للمطلقة، حيث زاد الدعم والمساعدة والمساندة من قبل الأهل والأقارب التي ترغب في اتخاذ قرار الطلاق، فضلاً عن المساعدة المالية والنفسية التي تقدم لهن للخروج من هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الزواج، الطلاق، الطلاق المبكر.



مقدمة البحث:

لم تكن ظاهرة الطلاق المبكر من الموضوعات التي يتطرق إليها الباحثين في المجتمعات الريفية كثيراً، نظراً لقيمة الزواج التي تعد من القيم العليا في المجتمع الريفي، والتي تحرص الأسرة الريفية على تدعيمها والتأكيد عليها خلال التنشئة الاجتماعية وخاصة تنشئة الفتاة، ولم يكن الزواج فقط هو القيمة الأكبر التي يحرص عليها الريفيون، بل كان الزواج المبكر الذي مايزال إلى اليوم يمثل هو الآخر قيمة كبرى في المجتمعات الريفية ، وقد ارتبطت ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصري بعدها عوامل خاصة في المجتمع الريفي، فقد كان يُنظر إلى الفتاة من خلال ملامحها الفسيولوجية أي من خلال مظهرها الجسماني الخارجي ومقدرتها على تحمل مشاق الزواج ومتطلباته سواء مادية أو اجتماعية، والتي تتمثل في الأعمال المنزلية والقيام بالإلتحاب وتنشئة الأطفال، هذا فضلاً عن الفكر الذي يسود غالبية المجتمع الريفي والذي يعتبر الزواج المبكر بالنسبة للفتاة صيانة لشرف العائلة، وحماية للفتاة من الوقوع في ارتكاب الخطأ وجلب العار لأهلها. (علياء شكري، 2003، 156).

ومع أهمية قيمة الزواج بشكل عام والزواج المبكر على وجه الخصوص، كان هناك - ومايزال - رفض أسري ومجتمعي لحدوث الطلاق أو مطالبة البنت للطلاق، وخاصة في ظل زواج الأقارب الذي يعد الطلاق فيه أحد مؤشرات انهيار العلاقات الاجتماعية وحدوث المشكلات العائلية.

ومع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع ككل والمجتمع الريفي كجزء من هذا المجتمع؛ ظهرت تغيرات واضحة على الريف، وخاصة في الموضوعات التي تخص الأسرة والزواج، حيث عرفت الأسرة الريفية نمط الزواج الخارجي والاغترابي، كما تحول شكل الأسرة من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية، وتنوعت الأنشطة الاقتصادية بالقرية؛ حيث ظهرت إلى جانب الأنشطة الزراعية أنشطة تجارية وخدمية واكبت التطور في وسائل الاتصال والانفتاح على العالم الخارجي، وكان لذلك كله آثار على الأسرة الريفية التي شهدت ظواهر لم تعرفها من قبل، ومنها انتشار الطلاق بشكل عام وحدوث الطلاق المبكر بين حديثي الزواج بشكل خاص.

وإلى جانب التغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي بشكل عام والأسرة الريفية بشكل خاص، كانت هناك تغيرات واضحة على المرأة الريفية بشكل خاص، وكان لها تأثير مباشر على انتشار الطلاق، فقد ظهر هذا التغيير مع تعليمها وخروجهها إلى مجالات متنوعة من العمل بعيداً عن الأعمال الزراعية الماجورة وغير الماجورة، وكذلك العمل الماجور داخل المنزل، فمع تعليم المرأة ووصولها للمؤهلات العليا وتحريرها وتشغيلها في مختلف الوظائف والأعمال؛ نتج عنه تعزيز مكانتها داخل الأسرة، إلى جانب ذلك أصبح لديها دخل مستقل، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات أسرية ويعطى المرأة القوة والشجاعة في طلبها للطلاق، وقد أثرت كل هذه التغيرات على انتشار ظاهرة الطلاق في الريف أسوة بانتشارها في الحضر (سامية الساعاتي، 2010، 204-209).



مشكلة البحث:-

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الطلاق في مجتمعنا المصري، طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والتي تشير إلى وقوع حالة طلاق واحدة كل 2 دقيقة و20 ثانية، بواقع 27 حالة في الساعة، أما في اليوم فيقع 651 حالة طلاق، وأكثر من 7000 حالة طلاق تحدث في الشهر، وأن هناك 24 حالة طلاق مقابل كل 100 حالة زواج تقع في مصر، بينما بلغت عدد وثائق الطلاق 225929 وثيقة عام 2019 مقابل 211554 وثيقة عام 2018.

ومما هو لافت للنظر هو زيادة معدلات الطلاق في الريف عن الحضر في الفترة الأخيرة، حيث سجلت الإحصائيات أن معدلات الطلاق في الريف في عام 2012 بلغت النسبة 1,3 لكل ألف من السكان، وارتفعت النسبة في عام 2016 حيث بلغت 1,7 لكل ألف من السكان أي زيادة قدرها 0,4، في حين أن ارتفاع معدلات الطلاق في الحضر ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالريف، حيث كانت معدلات الطلاق في الحضر في عام 2012 بلغت النسبة 2,6 لكل ألف من السكان، أما في عام 2016 بلغت النسبة 2,7 لكل ألف من السكان أي زيادة قدرها 0,1 لكل ألف فقط. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إصدار 2017، 8)

وأكيدت العديد من الاحصاءات والدراسات بالإضافة إلى ملاحظة الباحثة ومعايشتها مجتمع البحث إلى انتشار نمط "الطلاق المبكر"، وهذا النمط من الطلاق الذي يقع في السنوات الأولى من الزواج ظهر أنه أكثر الفترات التي تزداد بها نسب الطلاق بين الزوجين وتقل نسب الطلاق كلما زادت مدة الزواج، وقد أكدت إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هذه الحقيقة، حيث شهد المجتمع المصري في الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الطلاق المبكر خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج، فقد زادت وثائق الطلاق في عام 2018 حيث بلغت 84289 وثيقة مقارنة بعام 2010، حيث بلغ عدد وثائق الطلاق 78263 وثيقة. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2020، ص 10)

وعلى الرغم من هذه الاحصاءات إلا أن الباحثة قد لاحظت غياب الاهتمام بدراسة ظاهرة الطلاق المبكر في الريف المصري، في حين أجريت معظم دراسات الطلاق بشكل عام والطلاق المبكر بشكل خاص في المجتمع الحضري.

وبناءً على ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة في الوقوف على انتشار ظاهرة الطلاق في الريف بشكل عام والطلاق المبكر على وجه الخصوص، ومحاولة الكشف عن أسباب انتشاره وتداعياته في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري بشكل عام، وتتأثر بها المجتمع الريفي كجزء من هذا المجتمع.

وانطلاقاً مما سبق جاءت أهداف وتساؤلات البحث على النحو الآتي:

1-أهداف البحث

تمثل أهداف البحث في

- أ- الكشف عن التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري، وآثارها على انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الريف.
- ب- التعرف على خصائص المطلقات حديثي الزواج وإجراءات الطلاق.
- ج- التعرف على آثار الطلاق المبكر على كل من الزوجة والأهل والأطفال.
- د- الوقوف على نظرة المجتمع الريفي للمطلقات حديثي الزواج، في ظل التغيرات التي طرأت على المرأة الريفية.

2-تساؤلات البحث:

- أ- ما خصائص المطلقات حديثي الزواج في الريف؟
- ب- ما العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الريف؟
- ج- ما هي تداعيات الطلاق المبكر على كل من (الزوجة - الأهل - الأطفال)؟
- د- ما نظرة المجتمع الريفي للمطلقات حديثي الزواج؟
- هـ- ما تأثير التحولات الاجتماعية (تعليم الفتاة - خروجها للعمل - نمط الأسرة)، والاقتصادية التي طرأت على القرية المصرية وانتشار الطلاق بين حديثي الزواج؟

ثانياً: مفاهيم البحث والاطار النظري:

1-مفاهيم الدراسة:

صاغت الباحثة بعض المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة ومنها (الأسرة - الزواج- الطلاق- الطلاق المبكر) وسوف تركز الباحثة هنا على مفهوم الطلاق والطلاق المبكر:

أ-مفهوم الطلاق:

يعد الطلاق أحد مظاهر عدم الاستقرار الزوجي واستحالة العشرة، سواء كان لأسباب تتعلق بالزوجين أو بعلاقة أحدهما بأسرة الآخر أو بالأسرتين معاً، فإنه تترتب عليه إنهاء الرابطة الزوجية، وعلى الرغم أن الطلاق أبغض الحال، إلا أنه مباح شرعاً لرفع الضرر عن أحد الزوجين أو كليهما. (محمد الجوهرى و عدلى السمرى، 2010، 175).

ويعرف بأنه ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، وينظر إليه على أنه إنهاء رابطة الزواج، أو إصدار إعلان قانوني ببطلان هذه الرابطة، وقد يستخدم للإشارة إلى انفصال بين الزوجين، بحيث لا يغير هذا النظام من العلاقات القانونية بينهما التي نجمت عن الزواج. (محمد عاطف غيث، 2002، 139).

وتعزفه إجلال حلمي بأنه حل رابطة الزوجية وفقاً لإجراءات قانونية يقرها الدين والمجتمع. (إجلال إسماعيل حلمي، 2013، 163).

بـ. الطلاق المبكر:

أما عن الطلاق المبكر فلم تستطع الباحثة أن تجد تعريفاً لهذا المصطلح في قواميس علم الاجتماع، واعتمدت على بعض المفاهيم الإجرائية التي استخلصتها من بعض الدراسات حول الطلاق المبكر.

فقد عرفت إحدى الدراسات الطلاق المبكر على أنه حدوث الانفصال الفعلي خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج، مما يسبب آثار مؤلمة من الناحية العاطفية والنفسية والاجتماعية تتعكس على شخصية الطفل. (هنا فتحي الخولي، 2008، 8).

وعرفت دراسة أخرى الطلاق المبكر على أنه هو الذي يحدث قبل نهاية العام الأول من الزواج؛ مما يسبب ألمًا لكل من الزوجين وخاصة المرأة التي تؤثر عليها بالسلب اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً، وكذلك الأطفال الذين يحرمون من الرعاية الأبوية. (هبة كامل إبراهيم، 2014، 17).

وعرفت ليلى عبد الجود الطلاق المبكر على أنه هو الطلاق الذي يتم منذ الأيام الأولى للزواج حتى نهاية السنوات الخمس بين زوجين شابين يتراوح أعمارهم بين العشرين إلى الخامسة والثلاثين عام(ليلى عبد الجود، 2015، 20).

أما تعريف الطلاق المبكر إجرائياً في هذا البحث فيقصد به:-

الطلاق الذي يحدث بين الزوجين فيما بين السنوات الخمس الأولى من الزواج (أقل من عام وحتى 5 سنوات)، بما في ذلك سنوات الانفصال حتى حدوث الطلاق الرسمي، وبغض النظر عن كونهما قد أنجبوا أطفالاً أو لم ينجباً.

2- المداخل النظرية للبحث:

قامت الباحثة باختبار بعض قضايا البنائية الوظيفية، وما تقوم عليه من أهمية النسق واستقراره في هذه الظاهرة، وكذلك النظرية النسوية وما تظهره أو تؤمن به من تحرر المرأة والمساواة بين الزوجين.

أ- النظرية البنائية الوظيفية:

استند هذا البحث إلى النظرية البنائية الوظيفية ك إطار نظري للدراسة، حيث تعتمد النظرية البنائية الوظيفية في تحلياتها على مفهومين رئيسيين هما: مفهوم البناء، ومفهوم الوظيفة، حيث يشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج أو الآثار المترتبة على النشاط الذي تقوم به هذه الوحدات الاجتماعية، ومن المفاهيم التي يستخدمها الوظيفيون أيضاً مفهوم ثالث هو النسق الاجتماعي. (أحمد زايد، اعتماد علام، 2000، 51: 52).

فالمجتمع من وجه النظر البنائية عبارة عن: بناء اجتماعي مكون من أجزاء في حالة توازن وتماسك ويتميز بالثبات والاستقرار. (عبد الباسط عبد المعطى، 2010، 17).

كما تؤكد الوظيفية على الاعتماد المتبادل بين أجزاء النسق والعلاقة بين الجزء والكل، فالوظيفة هي التي تساعد النسق على استمراره واستقراره، فالأسرة جزء من أجزاء البناء الاجتماعي تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى. (على ليلة، 1983، 90).

والدراسة هنا نظرت إلى الأسرة كنسق مكون من أجزاء هم الأفراد الذين يؤدي كل منهم وظيفته للمحافظة على النسق.

ولذلك حاولت الباحثة من خلال هذه القضية أن تبين إلى أي مدى استطاعت الأسرة التي حدث فيها الطلاق أن يقوم الأزواج بواجبهم للمحافظة عليها، وما هي العوامل التي أدت إلى وجود خلل وظيفي في تلك الأسرة؛ ما أدى إلى انهيار هذا النسق والوصول إلى تفكك الأسرة، وما يحتوي عليه من مخاطر مجتمعية.

إلى جانب ذلك فإن للأسرة وظائف أساسية تقوم بها تجاه أفرادها، مثل: الانجاب والتنمية الاجتماعية، وهذه الوظائف تحافظ على ترابط الأسرة من خلال الدور الذي يؤديه الفرد؛ للإسهام في تحقيق الوظيفة الكلية للنسق.

كما أن الأسرة ككل تعد جزءاً من نسق اجتماعي أكبر (المجتمع)، ولها وظيفة ودور تجاه هذا النسق، ولذلك فهي تتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى المحيطة؛ مما يؤثر على ترابط أو تفكك أعضاء الأسرة (الأفراد).

وقد ظهر ذلك من خلال انتشار ثقافة الخلع، وسهولة الطلاق، وتدخل الأهل والأقارب في حياة الزوجين، ويعتبر تدخل الأهل عاملًا داخليًا مؤثراً على الأسرة بشكل كبير.

ب- النظرية النسوية:

اعتمدت الباحثة أيضاً على بعض القضايا النسوية، والتي تهتم بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتتضمن أن تصبح النساء مثل الرجال من في حرية الاختيار واتخاذ القرار، واعتبرت المرأة إنساناً حرّاً؛ ولذلك تدعوا إلى التخلص من التبعية والاضطهاد وعدم المساواة

والظلم الذي تعاني منه النساء بسبب السلطة الأبوية التي تمنعها من حقها في الاختيار واتخاذ القرار. (فاتن أحمد على، 2002، 37).

وبناءً على ذلك تحاول الباحثة التعرف على مدى ما يسمح لفتاة من فرص اتخاذ القرار في حياتها واختيار الشريك ، وأيضا التعرف على مقدار ما يمكن أن تتحقق الفتاة من استقلالية في اختيار شريك حياتها أو اتخاذ قرار الطلاق ، في ظل هذا الاضطهاد الذي من الممكن أن يقع عليها، في بعض الأسر.

كما تناولت النسوية بأن عملية التنشئة الاجتماعية لها أهمية من خلال الأدوار النوعية التي تحددها لكل من الذكور والإإناث داخل المجتمع والأسرة.

وتختبر الباحثة هذه القضية من خلال التعرف على دور التنشئة الاجتماعية في تمكين الإناث من حيث اتخاذ القرارات الخاصة بحياتها ، كاتخاذ القرارات الخاصة بالزواج والطلاق .

3-الدراسات السابقة:

أفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تشكيل أطر الدراسة والقدرة على تحديد موضوع وأهداف الدراسة ومنهجية البحث، وقد تنوّعت التخصصات التي قامت بدراسة ظاهرة الطلاق بشكل عام والطلاق المبكر بشكل خاص، ولاحظت الباحثة غياب الاهتمام بدراسة ظاهرة الطلاق المبكر في الريف، حيث كان هناك اهتمام بدراسات الطلاق بشكل عام في الحضر، ومن هنا قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة إلى محورين: دراسات عن الطلاق بشكل عام، ودراسات عن الطلاق المبكر بشكل خاص ، وفيما يلي نوضح ذلك:

المحور الأول: دراسات أجريت عن الطلاق بشكل عام:

شغل موضوع الطلاق بشكل عام اهتمام العديد من الباحثين في تخصصات متعددة فمنها الاجتماعي والنفسي والإعلامي ، وفيما يلي ستعرض الباحثة نماذج من هذه الدراسات:

فمن أمثلة الدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق من الناحية الاجتماعية دراسة عايدة فؤاد (1991)، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي كما تعكسه الشريعة الإسلامية والقانون، والنمط الواقعي على مستوى المجتمع والطبقة والأفراد، واستعانت الباحثة بالمنهج الأنثروبولوجي واعتمدت على طريقة دراسة الحال، وأجريت الدراسة في أحدى قرى مركز أوسيم محافظة الجيزة، واستخدمت الباحثة نظرية البنائية الوظيفية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: زيادة نسبة الطلاق في مجتمع الدراسة في السنوات الأولى لتصل إلى 90%， وأن معظم حالات الطلاق تقع في الفئة العمرية من (13-18)، وينتشر الطلاق في الطبقة الدنيا بنسبة 80%， وأن 64% من المطلقات أميات ومن الرجال المطلقوين بلغت نسبتهم 50% أميين، ومن الأسباب الاجتماعية للطلاق: (الزواج المبكر، عدم وجود أطفال، حيث يلعب الإنجاب دوراً كبيراً في تدعيم مركز الزوجة في بيت أسرة زوجها، وتعد الخيانة الزوجية سبباً قوياً للانفصال وحدوث الطلاق، ففي نطاق الطبقة العليا يحاط بالسرية، أما في الطبقة الدنيا فهي سريعة الانتشار، كما أن عمل المرأة يؤدي إلى الطلاق في الطبقة الوسطى والعليا، أما بالنسبة للطبقة الدنيا فيكون له تأثير إيجابي للزواج)، ومن الأسباب الاقتصادية (عدم

مساهمة الزوج في الانفاق داخل الأسرة يؤدي إلى انحلال الرابطة الزوجية، ومن الأسباب الثقافية (الأعمال السحرية إذ تعد من الأسباب المحببة الإعلان عنها كسبب لانفصال الزوجين)، أما بالنسبة لطريقة الاختيار للزواج: فعندما تكون بعيدة عن طرف الزوج تؤدي إلى عدم استقرار الزواج، لا تعد فترة الخطوبة مؤشر على التوافق بين الطرفين ولا تسمح للأعراف الريفية بفسخ الخطوبة، وكشفت نتائج الدراسة أن الزوجة هي المسئولة عن فشل الحياة الأسرية وانتهائها بالطلاق.

و جاءت دراسة محمد على حسن إبراهيم (2005) لدراسة الطلاق من الناحية النفسية، وهدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة مشكلة طلاق الوالدين وبيان أثرها على بعض جوانب شخصية الطفل، واستخدم الباحث المنهج الأمبيريقي، حيث حاول معرفة أثر طلاق الوالدين على بعض جوانب شخصية الطفل ومظاهر سلوكه، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين طلاق الوالدين وبين الانطواء لدى أبناء المطلقات، حيث أكدت الدراسة أن غياب الأب والأم بسبب الطلاق يؤثر سلباً في النمو النفسي للطفل حيث يشعر بتهديد كيانه مما يؤدي لأساليب انسحابية، وأن الطلاق خبرة مؤلمة تمثل خطورة كبيرة للأطفال يجعلهم يعانون غالباً من بعض اضطرابات الانفعالية والمشكلات السلوكية، وكشفت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأطفال المطلق والديهم والأطفال العاديين في درجة الاكتئاب والقلق؛ حيث تزداد المخاوف لدى الأطفال بسبب الأسرة المضطربة، وأكّدت الدراسة أيضاً أن طلاق الوالدين هو سبب قوى يسلب الطفل حقوقه في النمو النفسي السوي، ويجعله يعاني من اضطرابات في مختلف جوانب الشخصية.

وتناولت دراسة مها عز الدين سيد أبو العلا (2011) ظاهرة الطلاق من الناحية الإحصائية، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤكّد على خطر حدوث الطلاق في ظل وجود بيانات عن مدة الحياة الزوجية لدراسة التفاعل بين تلك المحددات وبين اختلاف مراحل الحياة الزوجية ومعرفة الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمطلقات حالياً ومقارنتها بخصائصهن في عام 1980، واستخدمت الباحثة أسلوب جداول الحياة لوصف العلاقة بين تلك المحددات واحتمال حدوث الطلاق واستخدمت بيانات مسح الخصوبة المصري لعام 1980، وكانت العينة البحثية سكان جمهورية مصر العربية ما عدا سكان سيناء والبدو، وكشفت نتائج تلك الدراسة: أن الزواج في أعمار مبكرة يؤثر بشكل معنوي على زيادة خطر الطلاق؛ حيث أشارت الدراسة أن زواج المرأة عند عمر 18 سنة فأكثر يقلل من خطر تعرضها للطلاق مقارنة بالسيدات المتزوجات في أعمار أقل من ذلك.

- السيدات في مراحل التعليم الإعدادي فأعلى أقل عرضة لحدوث الطلاق عن السيدات الأميات أو السيدات اللاتي لا يقرأن ويكتبن أو في مراحل التعليم الابتدائي.

- انخفاض حدوث الطلاق بين سيدات الريف عن سيدات الحضر.

- وإنجاب الطفل الأول يقلل من حدوث الطلاق وكلما زاد عدد الأطفال كلما أصبح الزوجين أقل عرضة لحدوث الطلاق.

- وارتفاع نسبة المطلقات المساهمات في سوق العمل حيث أن هناك علاقة طردية بين عمل المرأة وحدوث الطلاق.



وأكملت على ذلك دراسة (جهو هاركونان Juho harkonen، 2013) حيث توضح أن خروج المرأة للعمل والاستقرار الاقتصادي للمرأة من أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث الطلاق ، حيث أن عمل النساء يؤدي إلى عدم استقرار الزواج بسبب التقصير في أعمال المنزل وتربيه الأبناء ، كما أن الاستقلال الاقتصادي للمرأة يعطيها القوة لطلبها الطلاق ، ونتج عن هذه الدراسة أنه كلما زاد مدة الزواج انخفض عدم الرضا الزوجي وخطر حدوث الطلاق، و يقل حدوث الطلاق أيضا عند وجود الأطفال .

ومن الدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق من الجانب الإعلامي دراسة شيماء سمير البكري (2012 م)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطلاق كمشكلة اجتماعية كما طرحتها الأفلام السينمائية المصرية، والتعرف على الأسباب المباشرة وغير المباشرة المؤدية إلى الطلاق في الأفلام السينمائية، واعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي وحددت عينة قصدية بلغت 221 فيلم منذ 1960م - 2010م ، واعتمدت الباحثة على عدة نظريات، منها: نظرية البنائية الوظيفية ونظرية الصراع، ونظريات سينمائية، مثل: نظرية الآثار الموحدة ونظرية الآثار السينمائية، وتوصلت الدراسة إلى زيادة نسبة الطلاق كان أغلبها ناتج عن مقارنة الأزواج للحياة الزوجية التي ترسمها لهم الأفلام السينمائية المصرية، كما يعرض على شاشة السينما، وما هو واقع في الحقيقة، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق أيضا في عدم التكافؤ التعليمي الاجتماعي بين الزوجين، وتدخل الأهل وبخاصة أهل الزوج، والنزاع الدائم مع الزوجة على مصروفاتها، عنف الأزواج ضد الزوجات أكثر انتشارا بين الطبقات الشعبية الفقيرة عن الطبقات الغنية الراقية، وانتشار ظاهرة الطلاق بين الأسر ذات الدخل المتوسط عن المرتفع ، وأكملت على ذلك دراسة فالينزول (Valenzuel 2014) حيث نتج عنها وجود علاقة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وحدوث الطلاق، وأن الاستخدام السلبي لهذه الشبكات يؤدي إلى حدوث الاضطرابات بين الزوجين ومن ثم الطلاق. كما جاءت دراسة جاستن ولفرز ،بعنوان الزواج والطلاق التغيرات وقواتها المحركة، 2007 تلخص الدراسة في أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق هي ظهور التكنولوجيا الموفرة للعملة في المنزل وتطور الخدمة والزيادة في قوة العمل النسائية وتشكل العائلات دون نية لإنجاب أطفال ، كما نتج عن هذه الدراسة أن خريجي الجامعات من النساء أقل عرضة لحدوث الطلاق ، والأطفال هم الأكثر تأثرا بالطلاق ، حيث وجدت أن هناك فرق بين الأطفال مع والديهم والاطفال الذين في أسر منفصلة في التنشئة السوية ، والمطلقات أقل عرضة من الرجال المطلقين للزواج مرة أخرى .

المotor الثاني: دراسات عن الطلاق المبكر

تنوعت التخصصات التي قامت بدراسة الطلاق المبكر ما بين دراسات اجتماعية ونفسية وتربوية، وفيما يلي نماذج من هذه الدراسات:

ومن الدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق المبكر من الجانب الاجتماعي دراسة هبة فاروق مصطفى محمد على (2016م)، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل السوسنولوجية المؤدية إلى طلاق حديثي الزواج، والتعرف على دور وسائل الاتصالات الحديثة في انتشار ظاهرة الطلاق، واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي، واعتمدت على طريقة دراسة الحالة، واختارت محاكم الأسرة بالإسكندرية كمجتمع للبحث، وأخذت عينه المطلقات من السجلات الخاصة بالمطلقات صاحبة الدعاوى، واعتمدت الباحثة على النظرية النسوية في تفسير هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى



الطلاق المبكر (تدخل الأهل بين الزوجين حديثي الزواج، وكذلك عنف الأزواج ضد الزوجات، والاستخدام السلبي للإنترنت، والذي يعتبر من الأسباب الهامة والكثيرة لحدوث الطلاق المبكر؛ حيث ينشغل أحد الطرفين بشاشات الكمبيوتر ويهمل الطرف الآخر، ويعيد تعليم المرأة دافعًا لها على طلب الطلاق، وكذلك عدم التكافؤ الثقافي بين الزوجين، وعمل المرأة وانشغالها بعملها، وقصر فترة الخطوبة، والخيانة الزوجية كل ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى طلاق حديثي الزواج، وينتشر الطلاق بين الفئات المتعلمة - خاصة المؤهلات العليا-. أكثر من الأميين، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تغيير في وعي الشباب بمفاهيم أساسية، كالزواج والأسرة، فلم تعد النظرة إليها كما كانت من قبل.

وقدّمت رويدا السيد أبو العلا 2008 بدراسة الطلاق المبكر من الناحية التربوية، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل والظروف التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة، واستخدمت الباحثة عدة مناهج لتحقيق أهداف تلك الدراسة، وهذه المناهج هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحال. واعتمدت على دليل دراسة الحال لجمع البيانات، واختارت عدداً من المطلقات والمخلوقات من فئة حديثي الزواج خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج، وقامت الدراسة الميدانية على عدة محاكم في محافظة القاهرة، واعتمدت الباحثة على عدة نظريات، وهي: نظرية البنائية الوظيفية، والنظرية النسوية، ونظرية التفاعلية الرمزية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن الطلاق المبكر غالباً ما يكون نتيجة رد فعل ما تعيشه المتزوجات من ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة، وكذلك ما تتعرض له من إيذاء نفسي وبدني وسوء معاملة من قبل الأزواج، وأن المعاملة السيئة من جانب الزوج من الإساءة اللفظية أو الضرب أو التحقيق والإهمال يعد من العوامل المؤدية إلى حدوث النزاع والشجار الأسري بين الزوجين فيؤدي إلى غياب قيم الحب والاحترام وينتج عنه الكثير من حالات الطلاق المبكر، كما أن الزواج المبكر لفتاة، مع عدم الخبرة الكافية بشئون الحياة الزوجية، وكيفية بناء أسرة، وعدم النضج الكافي بالأدوار الزوجية، وعدم تحمل المسؤولية الأسرية كل هذا يعد من أخطر وأكثر الأسباب لحدوث الطلاق المبكر.

أما بالنسبة لدراسة الطلاق المبكر من الناحية النفسية فجاءت دراسة هناء فتحي محمد الخولي (2008 م)، حيث هدفت الدراسة إلى تقصي بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالطلاق المبكر لدى الإناث، واستخدمت الباحثة نظريات التحليل النفسي، مثل: نظرية الصورة الوالدية، ونظرية الشريك المثالي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي على عينة من المطلقات في محافظة القاهرة، وقامت الباحثة بتقسيم العينة إلى أربع مجموعات يتراوح أعمارهن ما بين (20-40) سنة، وبلغ عدد أفراد هذه العينة 120 سيدة من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة، المجموعة الأولى: من طلقن خلال العام الأول من الزواج وعدهن 30 مطلقة، والمجموعة الثانية: من طلقن خلال العامين الثاني والثالث من الزواج وعدهن 30 مطلقة، والمجموعة الثالثة: من طلقن خلال العامين الرابع والخامس من الزواج وعدهن 30 مطلقة، والمجموعة الرابعة: تضم السيدات المتزوجات ولم يمر الخمس سنوات على الزواج وعدهن 30 مطلقة، وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري نتيجة العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي في كافة مجالات الحياة والضغوط الاجتماعية والاقتصادية كل هذا من شأنه أن يزيد من حالات الطلاق في السنوات المبكرة من الزواج، كما نتج عن هذه الدراسة أن من أهم المشكلات التي

قد تكون سبباً في حدوث الطلاق المبكر التباين الثقافي بين الزوجين، وضغوط الظروف الاقتصادية، إلى جانب غيبة مشاعر المودة والرحمة، والفارق في الخصائص الشخصية بين الزوجين، كل هذا من شأنه أن يجعل الزوجين ضدين متقاضين ولا التقاء بينهما الأمر الذي يجعل بالطلاق، كما أن عمل المرأة من الأسباب الهامة لحدوث الطلاق المبكر؛ بسبب عدم التوازن بين عملها من ناحية ومنزلها وزوجها وأولادها من ناحية أخرى ، وتقل نسب الطلاق المبكر بدرجة كبيرة عند إنجاب الطفل الذكر عنه عن إنجاب الطفلة الأنثى، وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة.

ثالثاً: الإطار المنهجي للبحث:

طلبًا للتعقب في أسباب الطلاق وتداعياته في الريف، استعانت الباحثة بالمنهج السوسيوأنثروبولوجي الذي يجمع بين التحليل الكمي والكيفي؛ للوصول إلى فهم أعمق للظاهرة موضوع الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة، فضلاً عن بعض الأدوات الكمية والكيفية ومنها الاستبيان والمقابلة ودليل العمل الميداني.

1-منهج المسح الاجتماعي:

يعتبر منهج المسح الاجتماعي من أشهر مناهج البحث وأكثرها استخداماً في الدراسات الوصفية، وخاصة أنه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، ونجمع بواسطته معلومات ووقاء موضوعية عن ظاهرة معينة، وتعد الاستبيانات أكثر الأساليب استخداماً في تنفيذ المسح الاجتماعية، فاعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بغرض الحصول على بيانات حول حجم الظاهرة وأسبابها وتداعياتها، وكذلك خصائص المطلقات حديثي الزواج، وذلك من خلال عينة من المبحوثين من واقع محاكم الأسرة، وتم تحديدها بطريقة عشوائية ، وقد قامت الباحثة بجمع العينة من خلال السجلات الخاصة بقضايا الأسرة لعام 2021م، حيث تضم هذه السجلات عدداً من المطلقات أصحاب الدعاوى القضائية على الزوج، وقامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة بلغ عددها 200 حالة.

2-منهج دراسة الحالة:

واستخدمت الباحثة أيضاً منهج دراسة الحالة وهو من أهم المناهج التي يستخدمها الباحثون على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم ، وذلك لأنّه منهج متعدد المستويات ويفيد في فهم ومعرفة الظروف المختلفة المحيطة بالظاهرة المدرستة (محمد الجوهرى ، هناء الجوهرى، 2013 ،ص265)، وتم إجراء دراسة حالة على 21 مطلقة من مجتمع الدراسة (قرية كفر زباد) و التي راعت الباحثة تنوعهم من حيث (مدة الطلاق -نطّ الأسرة -المستوى الاقتصادي -وجود أطفال - المستوي التعليمي - والسن)، وقامت الباحثة باختيار الحالات عن طريق عينة كرة الثلج .

3-أدوات جمع البيانات:

استخدمت الباحثة كل من أداة (الاستبيان - دليل العمل الميداني - المقابلة - الملاحظة - الاخباريين - الاحصاءات والوثائق الرسمية) كأدوات لجمع البيانات وفيما يلي نوضح ذلك :

أ- الاستبيان:-

هو من الأدوات الهامة التي تخص منهج المسح الاجتماعي ، وقامت الباحثة بتصميم استمار الاستبيان كأحد الأدوات التي تهتم بالكم للوصول إلى تعليمات للكشف عن حجم الظاهرة وأسبابها، وقامت الباحثة بتطبيق استمار الاستبيان على 200 حالة من المطلقات من السجلات والوثائق الخاصة في محكمة الأسرة.

تضمنت استمار الاستبيان على (55) سؤالاً، واشتملت على ثلاثة محاور رئيسية جاءت على النحو التالي:

المحور الأول: وتضمن البيانات الأولية وخصائص المطلقات من حيث (سن الزوجة والزوج عند الزواج - والمستوى التعليمي - الحالة المهنية - مدة الزواج - وجود أطفال - نمط الأسرة - نوع الزواج).

المحور الثاني: حول مرحلة الزواج وتطور المشكلات الأسرية حتى حدوث الطلاق المبكر.

المحور الثالث: فيما يخص حياة المطلقة بعد الطلاق ومواجهتها واقع الطلاق.

وتم تطبيق الاستبيان داخل محكمة الأسرة بمركز كوم حمادة ، بطريقة مباشرة عن طريق مقابلة المطلقات وأصحاب الدعاوى أثناء تواجدهم في الأيام المحددة لجلساتهمقضائية ، واعطاء كل مفردة استمارة للإجابة عليها، ثم ادخال البيانات الى الحاسوب ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج احصائي (spss) واستخراجها على هيئة جداول تكرارية بسيطة.

ب- دليل العمل الميداني:

يعتمد الباحث على دليل العمل الميداني كموجه لعملية المقابلة ، فيسترشد به في استيفاء النقاط أو العناصر المختلفة المكونة لظاهرة من الظواهر، وعليه أن يراعي أن أسئلة ذلك الدليل عبارة عن مفكرة عمل؛ لتقييم الموضوع في ذهن الجامع، وليس ملزمة بنصها، وله أن يضيف كل النقط الجديدة التي يري إضافتها(محمد الجوهرى ، 2008: 498).

قامت الباحثة بإعداد دليل العمل الميداني لتطبيقه على حالات الدراسة الذي اشتمل على خمس بنود رئيسية جاءت على النحو التالي:

المحور الأول: ويتضمن البيانات الأولية عن الحالات "المطلقة وطليقها" وتشمل (السن - الحالة التعليمية - الحالة المهنية - صلة القرابة - مدة الزواج - عدد الابناء).

المحور الثاني: ويتضمن بيانات حول فترة الخطوبة والاختيار للزواج.

المحور الثالث: ويتضمن بيانات عن فترة الزواج وأسباب عدم الاستقرار.

المحور الرابع: يتضمن بيانات عن فترة الانفصال وحدث الطلاق.

المحور الخامس: يتضمن بيانات حول فترة ما بعد الطلاق.

جـ-المقابلة:

تعتبر المقابلة أداة أساسية لجمع بيانات مفصلة عن أنماط السلوك الاجتماعي، كما أنها تتيح فرصة أكبر للباحث للنفاذ إلى الأبعاد غير الظاهرة في نفوس أفراد المجتمع تجاه ظاهرة ما من الظواهر، عن طريق التحاور بين الباحث والمحبوث، وتتميز المقابلة بدرجة صدق مرتفعة حيث تكون نوع من الألفة بين الباحث والمحبوث مما يمكن الباحث من الحصول على المعلومات التي لو لا ذلك لظللت مجهولة. (محمد الجوهرى، 2020، 73).

وإلى جانب الاستبيان قامت الباحثة بإجراء مقابلات فردية مفتوحة ومقننه لتطبيق دليل العمل الميداني على 21 مطلقة في مجتمع الدراسة، والتي راعت الباحثة تنوعهم من حيث (مدة الطلاق - نمط الأسرة - المستوى التعليمي - والسن)، وقامت الباحثة باختيار الحالات عن طريق عينة كرة الثلج، وقد راعت الباحثة أثناء إجراء المقابلات عدم التدوين مما أدى إلى إقامة حوار حر وصريح، ولذلك كانت الباحثة تقوم بتدوين الحوار بعد انتهاء المقابلة مباشرة، ثم تعاود تدوينه مرة أخرى بعد تصنيفها حسب بنود الدليل.

أما عن مكان المقابلة فكانت تتم في أماكن مختلفة في منزل الحالة أو في مكان عملها، واستعانت الباحثة بالمحادثات الهاتفية مع الحالات لاستكمال المقابلات عن طريق الهاتف المحمول؛ نظراً لانتشار وتفشي فيروس كورونا.

أما بالنسبة عن مدة المقابلة فقد كانت تستغرق حوالي ساعتين كاملتين، ومع بعض الحالات كانت تستغرق أكثر من ساعتين، بحيث تستطيع الباحثة إجراء مقابلات مع ثلاثة حالات في اليوم، على أن يتم استكمال هذه المقابلات في الأسبوع التالي، وقد تراوح عدد المقابلات مع كل حالة حوالي ثلاثة أو أربع مرات بجانب استخدام التليفون.

دـ-الإحصاءات والوثائق الرسمية:

قامت الباحثة بجمع وتحليل الإحصاءات والوثائق الرسمية الخاصة بمنطقة الطلق عموماً والطلاق المبكر على وجه الخصوص الموجودة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للتعرف على نسب الطلق في الريف والحضر على مدار العشرة سنين الماضية، بالإضافة إلى اطلاع الباحثة على الإحصاءات والوثائق المتوفرة في سجلات محكمة الأسرة عن نسب الطلق.

هـ-الخبراء:-

الإخباري هو: الشخص الذي يقدم معلومات للباحث، ويعتبره الباحث من أهم أدوات جمع المعلومات، والإخباري يكون في العادة من السكان الأصليين للمجتمع نفسه، ويقوم بدور أساسي يتمثل في تقديم المجتمع للباحث وتعريفه بمختلف ظواهره، ومن ثم فإن اتخاذ الإخباري يتم من خلال الاندماج في المجتمع والتعرف عليه. (محمد على محمد، 1986، 292)، كما يعد عاملاً أساسياً وحاصلًا في نجاح عمليات الجمع الميداني، حيث يتم الاستعانة بهم لتفسير العديد من الموضوعات التي يتغدر على الباحث إدراك أبعادها، سواء باللحظة، أو في أثناء إجراء المقابلات المتعمقة. (محمد الجوهرى، 2008، 38).



وقد استعانت الباحثة بالعديد من الإخباريين من مجتمع الدراسة من لديهم ارتباط بموضوع الدراسة كمأذون القرية للتعرف على أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في مجتمع الدراسة، واتخذت الباحثة من بعض موظفي مكتب التسوية في محكمة الأسرة كإخباريين للكشف عن عدد قضايا الطلاق التي تسجل شهرياً، كما استعانت الباحثة أيضاً ببعض من كبار رجال القرية المشهود لهم بخبرتهم في حل المنازعات للوقوف على دور الضبط غير الرسمي في حل مشكلة الطلاق، بالإضافة إلى بعض جيران حالات الدراسة للكشف عن الأسباب المتداولة للطلاق ومقارنتها بما أبلغت عنه الحالات.

أما عن مجتمع الدراسة:

تم الجمع الكمي داخل محكمة الأسرة في مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، كما سبقت الإشارة إليه، في حين قامت الباحثة بتطبيق دراسة الحالة واختيار الحالات من قرية "كفر زيادة"، وهي إحدى قرى مركز كوم حمادة التابع لمحافظة البحيرة، وهو مجتمع للدراسة، وذلك للأسباب الآتية:-

- اتخذت الباحثة قرية كفر زيادة وهي القرية التي نشأت فيها الباحثة؛ نظراً لحساسية موضوع الدراسة، بالإضافة إلى معرفتها بثقافة المجتمع ونظرته لموضوع الزواج والطلاق .
- فضلاً عن أن القرية شهدت العديد من التحولات على مستوى الأسرة والمرأة الريفية.

خامساً: الطلاق المبكر أسبابه وأثاره كما كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية

ستتناول الباحثة فيما يلي أهم النتائج التي كشفت عنها نتائج الاستبيان ودراسة الحالة التي تخص البحث، فيما يتعلق بخصائص العينة ومرحلة الزواج حتى حدوث الطلاق المبكر، بالإضافة إلى حياة المطلقة بعد الطلاق ومواجهتها واقع الطلاق.

1- الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يوضح هذا المحور خصائص كل من المطلقين "الزوج والزوجة" من حيث (السن عند الزواج، الحالة التعليمية، الحالة العملية، مدة الزواج، وجود أطفال، نوع الزواج)، وفيما يلي نوضح ذلك:

- اتضحت من الدراسة الميدانية أن النسبة الأعلى من العينة كان سنهم عند الزواج يقع في الفئة العمرية من (18 إلى أقل من 20 سنة) حيث بلغت نسبتهم 41,5%， كذلك ارتفعت النسبة في الفئة العمرية أقل من 18 حيث بلغت 23%， وهذا يؤكد على أن العادات والتقاليد الريفية تعلق دائماً من قيمة الزواج المبكر، وخاصة لفتاة باعتبار أن الزواج "سترة للبنت".

وذلك الظاهرة (الزواج المبكر) ظهرت أيضاً بين الذكور، وإن ظهرت بنسبة قليلة مقارنة ببن الإناث عند الزواج من (18 إلى أقل من 20 سنة)، أما بالنسبة للفئة العمرية من (20-25) سنة بلغت نسبة كبيرة 56,5%.

- أما عن الحالة التعليمية بالنسبة للزوجين فنجد أن هناك علاقة بين الحالة التعليمية وحدوث الطلاق، حيث قلت نسب الطلاق بين الأميين ومن يقرأ ويكتب، وزادت نسب الطلاق بين الحاصلين على التعليم المتوسط والجامعي، وقد يرجع ذلك إلى أن التعليم يزيد من وعي الفتيات بحقوقها الزوجية.

مجلة بحوث

- وبالنسبة للحالة العملية للزوجين انعكست طبيعة المجتمع الريفي وعاداته وتقاليده في عدم تشجيع الزوجات على العمل بعينة الدراسة، حيث بلغت نسبة الزوجات الالتي لا يعملن 68%， في حين ارتفعت نسبة الأزواج الذين يعملون، حيث جاءت نسبتهم 91%.

- وعن مدة الزواج: جاءت مدة الزواج بين عينة الدراسة عن أقل من سنة إلى أقل من سنتين أكبر نسبة، حيث بلغت 42.5%， في حين جاءت أقل نسبة في مدة الزواج عن 4 سنوات لأقل من 5 سنوات بنسبة 14%， وهذا يطابق ما جاء في معظم الإحصاءات والدراسات الحديثة، والتي أكدت جميعها على أن السنوات الأولى من الزواج هي التي تزداد بها نسب الطلاق، وأنه كلما زادت مدة الزواج قلت نسب الطلاق.

- وفيما يخص الإنجاب: نجد أن من لديهم طفل واحداً أو اثنين بلغت نسبتهم 79.7% بين عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى قصر مدة الزواج بين المطلقات داخل عينة الدراسة، حيث إن أغلب المطلقات لا تزيد فترة زواجهن عن سنتين.

- أما عن نوع الزواج: فقد أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري بشكل عام والمجتمع الريفي بشكل خاص مثل: (انتشار التعليم في الريف، تطور وسائل الاتصال، الخروج للعمل وخاصة للفتيات) على حدوث تغيرات في أشكال الزواج وانتشار الزواج الاغترابي، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة، حيث ذكرت أكثر من نصف العينة (57%) أن زواجهم كان زواج اغترابي.

2- مرحلة الزواج وتطور المشكلات الأسرية حتى حدوث الطلاق المبكر:

سوف نعرض في هذا المحور النتائج الخاصة بحياة المطلقات بداية من مرحلة الاختيار إلى حدوث الطلاق، وذلك من خلال إجابة عينة البحث على مجموعة من التساؤلات التي تضم (كيفية الاختيار للطرف الآخر، وشكل الأسرة قبل الطلاق، وأسباب الخلافات الأسرية، والشخص الذي يتم اللجوء إليه لحل هذه الخلافات بين الزوجين، وأسباب الطلاق المبكر، وطريقة الحصول عليه)، وفيما يلي نوضح ذلك:

- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من العينة تم الزواج عن طريق الأهل والأقارب (اختيار والدي) حيث بلغت نسبتهم 60%， وقد يعد ذلك سبباً من أسباب تفكك نسق الأسرة وحدوث الطلاق، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة علياء شكري (1988)، حيث أشارت إلى أن الاختيار لشريك الحياة عن طريق الأهل والأقارب فإن إرادة الأهل التي تكون هي الغالبة -أحياناً-، مما يؤدي إلى تفكك الأسرة وحدوث الطلاق.

- أما عن شكل الأسرة: قبل الطلاق فجاءت نسبة كبيرة من عينة الدراسة يعيشون في أسر ممتدة حيث بلغت نسبتهم 73%， وأكملت معظم حالات الدراسة التي تعيش في أسر ممتدة أن العلاقة بين الزوجة وأهل الزوج كانت سيئة للغاية، كما تعرضت الزوجة للعنف من قبل الزوج وأهله، ومن أهم أشكال العنف التي تعرضت إليه معظم حالات الدراسة هو العنف اللفظي، إلى جانب ذلك هناك بعض الحالات التي تعرضت للضرب من قبل الزوج، كما قالت إحدى الحالات: "جوزي كان بيضربني ضرب موت مرة ضربني كسر لي رجي وعملت عملية وبيقيت أمشي أعرج، ومرة تانية كان بيضربني صوابعه دخلت



في عيني صفاها". كما أن هناك بعض الحالات التي تعرضت للضرب من قبل أهل الزوج، كما ذكرت إحدى حالات الدراسة، وهي تعيش في أسرة ممتدة: "حماتي ضربتني، وكرشتني من البيت".

- وعن أهم أسباب الخلافات بين الزوجين: فقد اتفقت معظم عينة الدراسة أن تدخل الأهل وتحريض الزوج على زوجته من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الخلافات بين الزوجين، حيث بلغت نسبتهم حوالي 68%， وهذا ما أكدت عليه إحدى حالات الدراسة بقولها: "حماتي كانت عاملة زي الحقيقة، كانت بتدور على أي حاجة عشان تعمل مشكلة وخلاص".

- أما بالنسبة للشخص الذي يتم اللجوء إليه لحل المشاكل بين الزوجين: فأغلبية العينة أكدوا على اللجوء إلى الأهل (سواء أهل الزوجة أو أهل الزوج)؛ لحل الخلافات بين الزوجين حيث بلغت نسبتهم 90%.

وعن أسباب الطلاق المبكر: تتنوع أسباب الطلاق المبكر بين عينة الدراسة ما بين أسباب اجتماعية وثقافية وأخرى اقتصادية؛ فجاءت العوامل الاجتماعية: في مقدمة أسباب الطلاق كما كشفت عنها نتائج الاستبيان ودراسة الحالة، ومن أهم الدوافع الاجتماعية التي أدت إلى تفكك الأسرة وحدوث الطلاق هي تدخل الأهل في حياة الزوجين، وكان هذا أكثر الدوافع انتشاراً بين الأسر التي تعيش في كنف الأسرة الممتدة مقارنة بالنوكوية، وذلك لكثر المشاكل العائلية داخل الأسرة سواء بين الحماة وزوجة الأبن، أو الزوجة وسلائفها، وأكدهت على ذلك إحدى حالات الدراسة، وهي تعيش في أسرة ممتدة بقولها: "حماتي كأني واحد جوزها مش ابنها، وأول ما يدخل البيت تشيكليه وتنخانق".

وقد تصل هذه الخلافات إلى استخدام العنف ضد الزوجة سواء من قبل الزوج أو أهله، كما ذكرت إحدى حالات الدراسة "حماتي منها الله كانت بسلط جوزي عليا وتخليه يضربني"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عايدة فؤاد (1999) في أن الإقامة في كنف الأسرة الممتدة من أهم العوامل التي تحدث تأثيراً سلبياً على الاستقرار الزواجي بسبب تدخل الأهل في الشؤون الزوجية الخاصة.

- كما يعتبر انخفاض سن الزوجين (الزواج المبكر) أحد الأسباب الاجتماعية الهامة التي تؤدي إلى الطلاق المبكر في المجتمع الريفي؛ بسبب قلة الخبرة الكافية بشؤون الحياة الزوجية، وعدم تحمل مسؤولية الأسرة، ويعد الزواج دون السن القانوني عرفاً شائعاً في المجتمع الريفي، ويتم ذلك عن طريق إجراء عقد زواج غير رسمي "عرفي" بوجود الأهل والأقارب، وبعد اكتمال الزوجة للسن القانوني للزواج يقوم المأذون باستبدال عقد الزواج العرفي بعقد رسمي موثق في المحكمة تسمى (وثيقة التصديق على الزواج)، وهذا ما كشفت عنه إحدى حالات الدراسة وهي متزوجة وعمرها 16 سنة بقولها: "أنا اطلقت بعد ما كتبت كتابي رسمي بـ 3 شهور"، رغم أنها متزوجة فعلياً منذ أكثر من ستين.

- كما أن فترة الخطوبة تعد أصعب فترة يمر بها الزوج والزوجة؛ نظراً لأنها تعتبر فترة التعارف والتكييف لكلاهما على الآخر، وكل منهما لديه شخصية مختلفة عن الآخر، وبسبب العادات والتقاليد للزواج والخطوبة في الريف يقل التعارف على الطرف الآخر لدرجة أنه قد يكون معذوماً في بعض الحالات ، مما يؤدي إلى سرعان حدوث مشكلات بعد الزواج مباشرة، وقد يؤدي إلى الطلاق المبكر، كما أن أساليب الاختيار للزواج عن طريق الأهل والأقارب (الاختيار الوالدي) قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري وحدوث الطلاق؛ حيث انتشر بين عينة الدراسة من تم زواجهما عن طريق الأهل والأقارب .

- بالإضافة إلى ذلك هناك بعض أسباب الطلاق لا يعلن عنها صراحةً كالأسباب المتعلقة بالضعف الجنسي وعدم الشباع العاطفي، وهذا يعده من أهم المظاهر التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري وحدوث الطلاق المبكر، ولكن تعتبر من الأسباب التي يفضل الطرفان عدم الإعلان عنها بسبب الثقافة التي يفرضها علينا مجتمعنا الريفي .

- إلى جانب كل ما سبق هناك أسباب مستجدة ظهرت حديثاً على المجتمع ككل والمجتمع الريفي كجزء من هذا المجتمع، وهو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، فقد ظهر حديثاً حالات طلاق ارتبطت بالخيانة الزوجية على موقع التواصل الاجتماعي، وتكوين علاقات عن طريق المكالمات الهاتفية أو مكالمات الفيديو ، وهذا ما كشفت عنه حالات الدراسة، فذكرت إحدى الحالات "أن زوجها كان على علاقة بواحدة قبل الزواج وما زالت هذه العلاقة بعد الزواج، وكان يبيكمها في التليفون وعلى الإنترنط، وكان يقضي معها وقت على التليفون أكثر مني وأنا معاه في البيت".

وإلى جانب الأسباب الاجتماعية السابقة كانت العوامل الاقتصادية من الأبعاد الهامة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري، وحدوث الطلاق المبكر، فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن الفقر وقلة الدخل من أهم الأسباب التي تولد الصراع بين الزوجين لعدم قدرة الزوج على سد احتياجات الأسرة.

- ويعد إدمان الزوج وتعاطي المخدرات من الأسباب التي أصبح يصرح بها في المجتمع الريفي، والتي تؤدي إلى انهيار العلاقات الزوجية وحدوث الطلاق بسبب تقصير الزوج في سد متطلبات الأسرة وعدم تحمل المسؤولية؛ لأنه ينفق جزءاً كبيراً من المال على المسكرات.

- ويعتبر بخل الزوج من أحد الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى حدوث الطلاق بين عينة الدراسة نظراً لقصير الزوج في اشباع احتياجات الأسرة والأطفال.

- أما عن صاحب قرار الطلاق، فاتفق معظم عينة الدراسة أن الزوجة هي صاحبة قرار الطلاق ، حيث بلغت نسبتهم 70 %. وقد يشير ذلك زيادة وعي الزوجة بحقوقها في اتخاذ قرار الطلاق، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية النسوية التي تدافع وتدعى بزيادة وعي المرأة بحقوقها ومسواتها بالرجل ومنها حقها في اتخاذ قرار الطلاق.

وبالنسبة لإجراءات الطلاق فقد كانت تتم إجراءات الطلاق في المجتمع الريفي عن طريق الأهل بعد الاتفاق على الحقوق والواجبات التي يؤديها الزوج لزوجته، وكشفت نتائج الدراسة الميدانية ظهور أساليب للحصول على الطلاق لم تكن معتادة في المجتمع الريفي بشكل خاص، وهي اللجوء إلى محاكم الأسرة وإقامة دعوى لطلب الطلاق أو الخلع، وجاء اللجوء إلى المحاكم محلاً النسبة الأكبر بين عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبته 45%， وقد يرجع ذلك رفض الزوج إعطاء الزوجة حقوقها بشكل ودي، وهذا ما كشفت عنه إحدى حالات الدراسة بقولها: "مكشن راضي يطلقني غير لما نتنازل عن العفش وكل حقوقني، رفعت عليه قضية واتحكم لي فيها بالطلاق والعفش والحضانة كمان"، وأكملت على ذلك حالة أخرى بقولها: "كان راضي يطلق غير لما نتنازل عن حقي ورفعت عليه قضية واتحكم لي فيها بالطلاق



وأخذت كل حقوقها"، وهناك بعض الحالات التي لجأت إلى تدخل الأهل لإتمام إجراءات الطلاق؛ نظراً لأن هذه القضايا تستغرق وقتاً طويلاً في المحاكم، كما ذكرت إحدى حالات الدراسة "فيه ناس من الأهل والأقارب تدخلوا وتم الطلاق لأن المحاكم أحبانها طويلاً".

3- حياة المطلقة بعد الطلاق ومواجهتها واقع الطلاق:

سوف نعرض في هذا المحور إجابات المبحوثين على بعض التساؤلات التي تتعلق بالآتي: آثار الطلاق عليهن، وأهم المشكلات التي واجهتهن بعد الطلاق وكيفية تغلبهن عليها، وآثار الطلاق على الأهل والأقارب وكذلك الأطفال، إلى جانب الكشف عن مكان الإقامة بعد الطلاق، وحضانة الأطفال، ومدى انتظام الزوج بسداد النفقة، ورؤيه الأطفال.

كشفت نتائج الدراسة أن الطلاق المبكر يترك آثاراً على الزوجة والأهل أكثر من الأطفال، ويرجع ذلك إلى أن معظم هذه الأسر حديثة التكوين، فلم يعي الأطفال بعد معنى فقدان الأب وضرورة وجوده، وفيما يلي نوضح ذلك:

بالنسبة لآثار الطلاق المبكر على الزوجة، يتضح من نتائج الدراسة أن الجانب النفسي من أكثر الجوانب التي تتأثر بها الزوجة بعد الطلاق، حيث جاءت نسبة كبيرة من أفراد العينة يعانون بعد الطلاق من الحزن والإكتئاب والتوتر، كما ذكرت إحدى حالات الدراسة قائلة: "من كتر ما كنت زعلانه تعبت وانحجزت في المستشفى 3 شهور؛ لأن السكر والضغط كان علي و كنت بموت"، وقد يرجع ذلك إلى الحرمان من الأبناء بعد الطلاق كما قالت إحدى الحالات: "كنت زعلانة وحزينة بسبب البعد عن بنتي كان عندها 9 شهور وجوزي وحماتي أخدوها مني".

- إلى جانب ذلك عانت بعض المطلقات أيضاً من صعوبات مادية بعد الطلاق كما ذكرت الحالة "فلة الفلوس أكثر مشكلة قابلتي بعد الطلاق أكثر من الجانب النفسي كمان"، وقد يرجع ذلك إلى مماطلة الزوج في دفع النفقة للزوجة والأبناء -إن وجد، بالإضافة إلى المصاريف التي تحتاجها الزوجة لإعطاء المحامي المصروفات اللازمة لرفع قضية على الزوج، في حالة عدم حصولها على حقوقها .

- كشفت نتائج الدراسة أن معظمهن تغلبن على المشكلات المادية باللجوء إلى العمل؛ لكي تعيد توازنها مرة أخرى، وتتكيف مع وضعها الجديد، وأكدت على ذلك إحدى حالات الدراسة بقولها: "أنا اشتغلت عشان أصرف على نفسي وعلى عيالي"، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة هبة كامل إبراهيم (2014) أن اضطرار معظم المطلقات إلى النزول للعمل وخاصةً إذا كان لديها أطفال؛ للاحتياج للمال وحتى لا يشعرن بأنهن يمثلن عبئاً مادياً على الأسرة.

- كما أن العمل يعد وسيلة لكسب المال وهو أيضاً طريقة للخروج من الحالة النفسية السيئة بعد الطلاق، كما ذكرت إحدى حالات الدراسة: "أنا اشتغلت عشان نسللي نفسي وتنسي لهم".

- اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن الطلاق على الرغم من آثاره السلبية على الزوجة، إلا أن له بعض الآثار الإيجابية، وهي الراحة النفسية والبعد عن المشاكل، كما ذكرت ذلك إحدى حالات الدراسة بقولها: "مكنتش زعلانه ولا مهزوزة لما اطلقت من كتر المشاكل اللي أنا شوفتها وأنا متجوزة"، وأكملت

على ذلك حالة أخرى بقولها: "أنا دلوقتي حالي النفسيه بقت أحسن وبعدت عن المشاكل"، بالإضافة إلى تحقيق الذات من أكثر المكتسبات من الطلاق، كما قالت إحدى حالات الدراسة: "كنت فرحانة لما اطلقت"، وأكدت على ذلك حالة أخرى بقولها: "اكتسبت الثقة في نفسي"، وأضافت حالة أخرى: "أنا دلوقتي أقوى وأنا متجوزة كنت ضعيفة"، وتنتفق هذه النتيجة مع النظرية النسوية التي تتبنى حرية المرأة وتحقيق ذاتها.

- وعن آثار الطلاق على الأهل والأقارب كشفت الدراسة الميدانية أن نظرة المجتمع الريفي للمطلقة تغيرت، فلم يعد ينظر إليها ببريبة وشك، حيث لاقت معظمهن الدعم والمساعدة والمساندة من قبل الأهل والأقارب عند اتخاذ قرار الطلاق، إلى جانب المساعدة المالية والنفسية للخروج من هذه الأزمة، كما ذكرت إحدى حالات الدراسة: "أهلني وقفوا جنبي وساعدوني وكانوا متعاطفين معايا"، كما يقوم الأهل في بعض الأحيان بتشجيع أبنائهم على اتخاذ هذا القرار كما ذكرت إحدى الحالات: "أهلني قالوا لي سببيه أنت باقية على أيه"، وأكدت على ذلك حالة أخرى بقولها: "أمي زغررت لما اطلقت".

- أما عن آثاره على الأطفال، فتوضح نتائج الدراسة أن آثار الطلاق على الأطفال يتباين حسب سن الطفل، فعندما يكون سن الطفل صغير يكون غير مدرك لتفكير الأسرة، ولا يتأثر به، كما ذكرت إحدى حالات الدراسة: "أبني الصغير مش عارف حاجة"، وبالعكس إذا كان الطفل كبيراً على وعي بالمشاكل الحاصلة بين والديه قبل الطلاق، وبعض هؤلاء الأطفال يشعر بعد الطلاق بالراحة وبعد عن المشاكل وتحسن حالتهم النفسية ، كما قالت إحدى الحالات: "قبل الطلاق أبني كان بيكون زهقان وزعلان عشانى لأننا كنا بنتخانق على طول أما بعد الطلاق بقا أحسن ونفسيته ارتاحت وتحسن في الدراسة "، وأكدت على ذلك حالة أخرى بقولها: "أبني الكبير كان فرحان وممش عايز يرجع تاني".

- وعن مكان الإقامة بعد الطلاق، أشارت نسبة كبيرة من أفراد العينة إلى الإقامة مع الأهل بعد الطلاق حيث بلغت نسبتهم 82.5%， وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمع الريفي لا يحبذ سكن المطلقة بمفردها، وخاصةً إذا كان لديها أطفال صغار، وأجمعت حالات الدراسة على هذه النتيجة حيث يسكن كلهن مع أهلهن بعد الطلاق، وتنتفق هذه النتيجة مع دراسة صباح محمود عبد العال (1990) ودراسة مهتاب أحمد اسماعيل (2016)، أن المطلقات يقيمن بعد الطلاق في منزل أسرتهن.

- وبالنسبة لحضانة الأطفال بعد الطلاق فجاءت النسبة الأكبر بين عينة الدراسة أن الزوجة هي التي تقوم بحضانة الأطفال بعد الطلاق؛ حيث بلغت نسبتهم حوالي 69%， وتنتفق هذه النتيجة مع المقابلات المعمقة حيث إن كل حالات الدراسة التي لديها أطفالاً تكون الزوجة هي الحاضنة ما عدا 3 حالات فقط، الأطفال في حضانة الزوج .

- وعن انتظام الزوج في سداد نفقة الأطفال شهرياً، فنجد أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة أجابت بعدم انتظام أو إعطاء الزوج نفقة للأطفال حيث بلغت نسبتهم 70.3%， وقد يرجع ذلك إلى اتجاه الزوج بالزواج مرة أخرى وانجاب أطفال آخرين وانشغل به حياته، وهذا ما أكدته إحدى حالات الدراسة بقولها "جوزي بعد ما طلقني راح اتجوز واحدة تانية وخلف ومبيسالشي في أبنه وأنا اللي شايلة الهم والمصاريف ورفعت عليه قضية نفقة بس المحاكم يومها بسنة".



تنقذ هذه النتيجة مع دراسة هبة كامل إبراهيم (2016) أن أغلب المطلقات يرفضون الإنفاق على أطفالهم بعد الطلاق.

- رؤية الأطفال النسبة الكبيرة من أفراد العينة لا تسمح للطرف الآخر برؤية أولاده، حيث بلغت 90.6%， نستخلص من هذه النتيجة على الرغم من أن القانون يعطي للأب الحق برؤية أولاده، إلا أن معظم المطلقات لا تسمح لزوجها برؤية الأطفال بعد الطلاق.

وهذا ما أكدته إحدى حالات الدراسة بقولها "ميستهلاش يشوفهم"، كما تقوم بتلقين الطفل أن والده شخص غير صالح وتغرس ثقافة الكراهة في الطفل تجاه والده وتحذر له ما فيه من عيوب.

سادساً : توصيات الدراسة :-

في ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى العديد من التوصيات؛ للحد من ظاهرة الطلاق المبكر في الريف، وتتضمن التوصيات ما يأتي:

- 1- الاهتمام بتعليم المرأة الريفية وتحسين وعيها بمخاطر الزواج المبكر للحد من هذه الظاهرة في الريف.
- 2- التوعية بأهمية الأسرة ودورها، وبقيمة الزواج من خلال الوسائل الإعلامية
- 3- عمل ندوات ودورات إجبارية عن الزواج والمسؤوليات الأسرية ، كأحدى الشروط الأساسية لإتمام إجراءات الزواج .
- 4- زيادة اهتمام الخطاب الديني بالموضوعات الخاصة بالزواج والأسرة

المراجع

1. إجلال اسماعيل ، علم اجتماع الزواج والأسرة رؤية نقدية للواقع والمستقبل ، مكتبة الأنجلو المصرية 2013،
2. أحمد زايد واعتماد علام ، التغير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2000.
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تقرير تحليلي لشارة الزواج والطلاق لعام 2016 ، إصدار يونيو 2017.
4. بسنت محمود على إبراهيم ، المتغيرات الاجتماعية والثقافية للطلاق المبكر ، لنيل درجة (الدكتوراه) في الآداب ، قسم علم الاجتماع ، 2008 م.
5. رويدا السيد أبو العلا على ، التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين حديثي الزواج دراسة ميدانية في محافظة القاهرة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، 2008.
6. سامية الساعاتي ، المرأة والرجل في الأسرة الدور والصراع والتغير الاجتماعي ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2010.
7. شيماء سمير البكري ، بعنوان " معالجة السينما المصرية لظاهرة الطلاق في المجتمع المصري " دراسة تحليلية لمجموعة من الأفلام السينمائية المصرية في الفترة من (1996 - 2010) ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، 2012 .
8. عبد الباسط عبد المعطي ، نظرية علم الاجتماع تحليل نقيدي ، 2010 .
9. علي ليه ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المفاهيم والقضايا ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، 1983 .
10. علياء شكري ، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع ، مطبوعات مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، الكتاب الثالث عشر ، الطبعة الأولى ، 2003.
11. عايدة فؤاد ، ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والواقعي ، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية في أحدى القرى المصرية ، رساله ماجستير في الآداب ، قسم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، 1991 .
12. فاتن احمد على ، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة الاسرة ، صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي ، القاهرة ، 1998 .
13. ليلي عبدالجود وآخرون ، الطلاق المبكر بين الشباب أبعاده وتداعياته ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2015 .
14. محمد الجوهرى وعدي السمرى ، المشكلات الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، 2002 .

15. محمد الجوهرى، هناء الجوهرى ، تصميم البحث الاجتماعى ، مطبوعات مركز البحث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2020.

16. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 2002.

17. محمد على حسن إبراهيم ، أثر طلاق الوالدين على بعض جوانب الشخصية لدى الأطفال ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس ، 2005 .

18. محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج دراسة في طرائق البحث و أساليبه ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1986.

19. منها عز الدين سيد أبو العلا ، محددات الطلاق في مصر في أواخر القرن العشرين ، للحصول على درجة الماجستير في الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 .

20. هبة فاروق مصطفى محمد على، بعنوان التحولات الثقافية وطلاق حديثي الزواج في المجتمع المصري المعاصر، دراسة ميدانية على عينة من محافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير في الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016 .

21. هبة كامل إبراهيم، الطلاق المبكر وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية على المرأة، دراسة ميدانية على عينة من المطلقات في محافظة البحيرة، رسالة ماجستير في كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع، 2014 .

22. هناء فتحى محمد الخولي، دراسة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالطلاق المبكر لدى الإناث، للحصول على درجة الماجستير في التربية، تخصص صحة نفسية، 2008.

المراجع الأجنبية ومواقع الانترنت:-

1. Justin Wolfers ' Marriage and Divorce: Changes and their Driving Forces ,The Wharton School ,University of Pennsylvania ,February 2007
2. Juho harkonen Divorce: Trends, Patterns,Causes, Consequences ,Stockholm University Linnaeus Center on Social Policy and Family Dynamics in Europe ,Working Paper 2013.
3. Valenzuel ,Social network sites, marriage well-being and divorce Survey and state-level evidence from the United States, July 2014 ,Computers in Human Behavior 36:94–1,
DOI:10.1016/j.chb.2014.03.034.
4. <http://www.resachgate.net> .
5. <http://sociologiemekhes.blogspot.com>.
6. <https://www.researchgate.net/publicatio>.



ABSTRACT

This research drives at identifying the phenomenon of early divorce in the rural community; since most of the studies see the phenomenon of early divorce as an urban phenomenon in the first place. Therefore, the study exposes the most important social and cultural reasons that lead to the spread out of this phenomenon in the countryside, in addition to shedding light on the repercussions of this phenomenon on both the wife and children. The study also attempts to identify the view of The rural community of newly married divorcees. The research relies on the Structural Functionalism Theory, and the Feminist Theory as a theoretical framework for the study. She has also used the socio-anthropological approach, which combines quantitative and qualitative analysis. In terms of the quantitative method, the researcher relies on the social survey approach, using the questionnaire as a tool for data collection. The questionnaire has been applied to a random sample of (200) women attending the family court in the Kom Hamada Center in Behaira Governorate. Regarding the qualitative method, the researcher has used the case study approach, using the in-depth interview with (21) cases of newly married divorcees whose marriage period did not exceed 5 years, including the years of separation until the occurrence of the official divorce. The researcher concludes that there are reasons that have emerged recently and consider important reasons that have played a role in the occurrence of early divorce in the countryside such as the spread of the social media, besides the inspected traditional reasons such as interference of parents between spouses and early marriage. There are other reasons associated with the social and cultural transformations occurred in the Egyptian society as a whole and the rural community partially such as the changes rural women have experienced in terms of prevalence of education, going out for work, and the increase in their awareness of their rights. They have become more aspiring to live a better life for themselves and for their children. The study sheds light on some changes that have occurred in the rural community's view of the divorced woman, as support, assistance, and reinforcement of parents and relatives for those willing to divorce have increased, added to that, the financial and psychological assistance women get to get out from this crisis.

Keywords: Family – Marriage – Divorce - Early Divorce